

أثر إستراتيجية التعليم على بناء قوة الدولة في العراق

The impact of the education strategy on building state power in Iraq

Search unsheathed from master

أ.د. ظلال جواد كاظم

الباحثة مها كاظم محمد

كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة

Prof Dr. Dhilal Jewad Kadhim

Researcher Maha Kadhim Mohammed

Faculty of Education for Girls/ University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.177\(A\).19016](https://doi.org/10.36322/jksc.177(A).19016)

المخلص:

وتتمثل الرؤية بتوفير فرص التعليم للجميع بما يلبي احتياجات المواطنين العراقيين وطموحاتهم، وتوافر متطلبات المجتمع المتحضر، ويحقق تنمية مفاهيم التفكير العلمي وأساليبه والإبداع، ويحقق تنمية مبادئ المواطنة الصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان. أما الرسالة فتجسد في: إصلاح نظام التربية والتعليم وتطويره بمستوياته كافة، وقد بنت الاستراتيجية مجموعة من المنطلقات لتكون أساساً لصياغة الغايات الاستراتيجية للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي تلخصت هذه المنطلقات بتعليم يؤمن تكافؤ الفرص، وذو جودة عالية، ويسهم في التنمية الشاملة، ويحقق متطلبات المجتمع المتحضر، وجعل التعليم منظومة تعليمية فاعلة وديناميكية ويجب تطبيق استراتيجية التعليم لوزارة التربية التعليم المجاني ولكل فئات المجتمع ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والتطلع على مستويات التعليم على الصعيد العربي والعالمي.



الكلمات المفتاحية: إستراتيجية التعليم ، السياسات التعليمية ، السياسة التعليمية في وزارة التربية.

Abstract:

The vision is to provide educational opportunities for all to meet the needs of Iraqi citizens , And their aspirations, the availability of the requirements of a civilized society, and the development of the concepts and methods of scientific thinking and creativity, and the development of the principles of good citizenship, democracy and human rights. As for the message, it is embodied in: reforming and developing the education system at all levels The strategy built a set of premises to be a basis for formulating the strategic goals of education, higher education and scientific research. These premises were summarized in an education that secures equal opportunities, is of high quality, contributes to comprehensive development, fulfills the requirements of a civilized society, and makes education an effective and dynamic educational system. The education strategy of the Ministry of Education must be applied Free education for all segments of society, care for people with special needs, and looking forward to education levels at the Arab and international levels



Keywords: Education strategy, educational policies, educational policy in the Ministry of Education.

المقدمة:

تعد مؤسسات التعليم المختلفة من أهم روافد التنمية والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في المجتمع، فعلى الرغم من الجهود المستمرة في تطوير التعليم وتحديثه والتخطيط لمواءمته لمتطلبات التنمية واحتياجاتها، إلا أن الطلب الاجتماعي المتزايد على الخدمات التربوية من قبل المجتمع السكاني والتغيرات السياسية المتسارعة التي يعيشها العراق في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى المستجدات المتلاحقة على الساحة الدولية والاكتشافات العلمية وتطبيقاتها التقنية، كل ذلك يستوجب الدراسة والمراجعة والتقويم لنظام التعليم وبذل المحاولات العديدة في التعرف على واقعه، وتحليل أهم ملامحه ومؤشراته، ورصد توجهاته، واستشراف مستقبله، والعمل على اقتراح البدائل والمشاهد المحتملة بما يسهم في وضع الخطط الاستراتيجية الهادفة إلى تمكين قطاع التعليم من تحقيق غاياته والعمل على التخفيف من حدة الإهدار في التعليم ورفع مستوى كفاءته، فالعامل الإنساني أو البعد الإنساني يمثل أداة التنمية وغايتها في جميع الأحوال. ويجب تطبيق برامج ومشاريع التي تتبناها هذه الاستراتيجية تطوير المنظومة التربوية والسعي في تطوير وتغيير البنى التحتية وتخصيص موارد مالية

أولاً: مشكلة الدراسة :- تتمحور مشكلة الدراسة خلال الأسئلة الآتية

١_ ماهي الاستراتيجيات التي يتبناها التعليم في العراق

٢_ ماهو الدور التي تلعبه هذه الاستراتيجيات في قوة الدولة



ثانيا: فرضية البحث:- تتمثل فرضية البحث الإجابة عن سؤال الدراسة وعلى هذا وضعت الباحثة الفرضية الآتية

١- يجب أن تطبق الاستراتيجيات التي وضعتها وزارة التربية والتعليم وتشمل التشريعات القانونية الخاصة بتعليم

٢- أن هذه الاستراتيجيات لها أهمية كبيرة في تطوير التعليم في العراق وان السياسة التربوية تعتبر أحد أهم أركان السياسة العامة

ثالثا: اهداف الدراسة: تسعى الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف

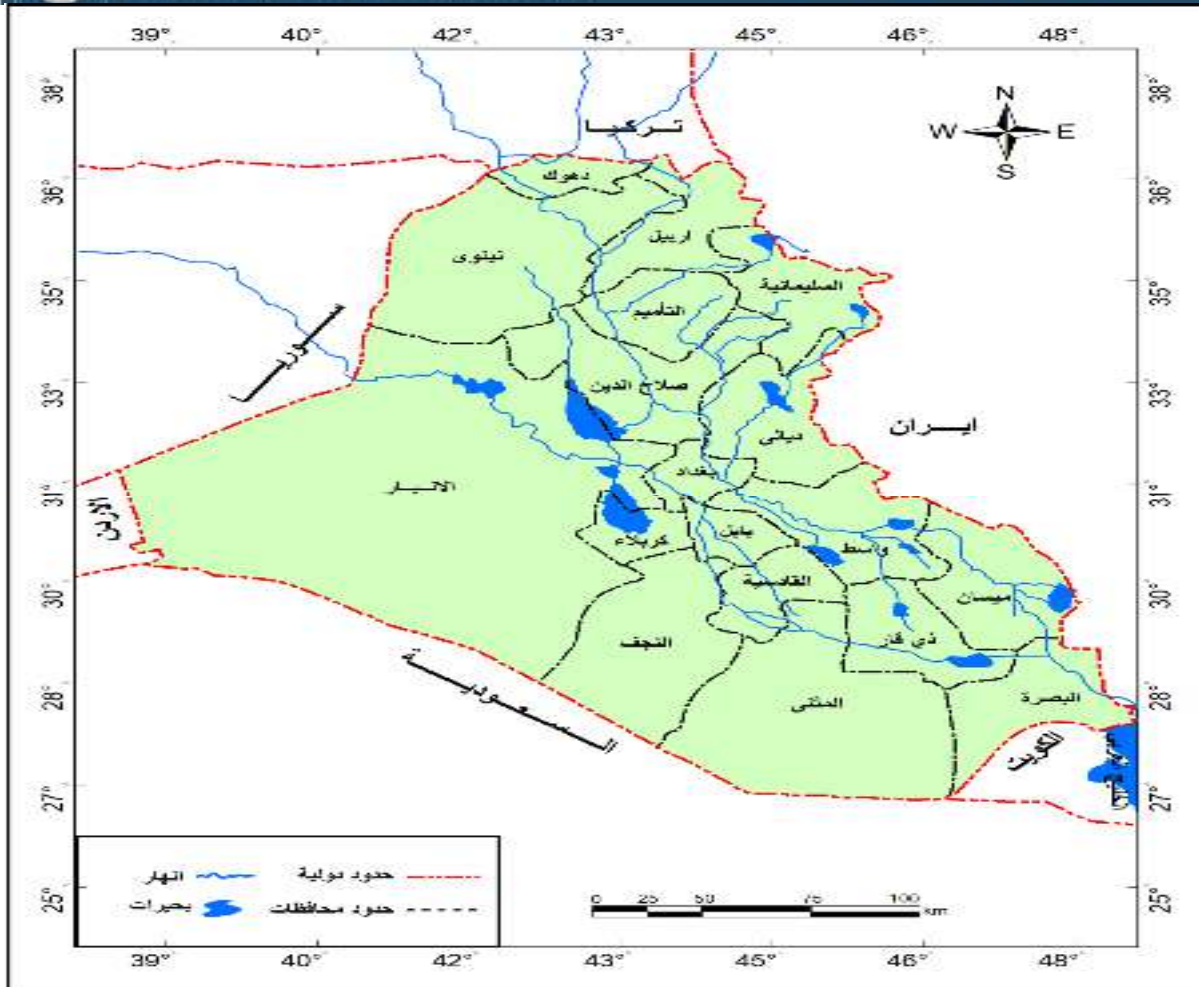
١- التعرف على متطلبات التعليم في العراق واستراتيجية تطوره لان له دور كبير في المستوى الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا ينعكس على قوة الدولة

٢- دراسة وتطبيق الاستراتيجيات التعليمية حيث تنقل صورة عن مستوى التعليم في العراق والذي بدوره ينعكس على المجتمع

خامسا: حدود البحث: تتمثل حدود البحث المكانية بالحدود الإدارية لجمهورية العراق الذي يقع بين دائرتي عرض (٢٠° ٥٠' ٢٩" _ ٥٠° ٢٢' ٣٧") شمالا وبين خطي طول (٤٥° ٣٨' _ ٤٥° ٤٨') شرقا ، ويشمل البحث (١٨) محافظة (السليمانية ، اربيل ، دهوك ، كركوك، نينوى، صلاح الدين، الانبار، ديالى، بغداد، بابل، القادسية، واسط، النجف ،كربلاء، المتنى، ميسان، ذي قار ،البصرة) أنظر خريطة (١). اما الحدود الزمانية للدراسة فتتحدد بالمدة (١٩٩٧- ٢٠٣٥)

خريطة (١) العراق حسب الوحدات الادارية





المصدر : الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠١٢ ،
، باستخدام برنامج Arc Gis 10.5 .



خامساً: منهج الدراسة اتبعت الدراسة عدة مناهج تتوافق مع اهداف الجغرافية السياسية ، لذلك تم الاعتماد على منهج تحليل القوة ، من أجل تحليل و دراسة عناصر القوة الجغرافية للدولة ومن ضمنها استراتيجيات التعليم والتي لها الاثر الفاعل في مسار البحث ، كما ان المنهج الوصفي اهمية لا يمكن انكارها وذلك عبر لغة الملاحظة والتعبير الكمي لتحديد عناصر قوة تماسك الدولة او تفككها وتحليل تركيبها .

سادساً: هيكلية الدراسة

تضمنت الدراسة مقدمة وخلاصة وثلاث مباحث، فضلا عن الاستنتاجات والمقترحات، إذ ناقش المبحث الأول استراتيجية وزارة التربية و فلسفتها للتعليم، وماهي برامج التعليم ومشاريعها المستقبلية والثالث السياسات التعليمية المستقبلية وماهي اهم الاستراتيجيات المستقبلية المقترحة. وانتهى البحث بقائمة

المبحث الاول :- استراتيجية وزارة التربية و فلسفتها:

تعتمد وزارة التربية في تحديد استراتيجياتها على ثوابت ومرتكزات مستمدة من طبيعة المجتمع العراقي ودستور الدولة الذي عدا لتعليم حقا مكفولاً للجميع من دون تمايز بسبب الانتماء العرقي او العائدي او اختلاف الجنس ، وعلى هذا الاساس بنت وزارة التربية سياساتها التربوية لتحقيق هذا الهدف وجعل التعليم متنوعا ومتاحا للجميع وتحقيق تكافؤ الفرص فيه، وربطه بشكل مخطط بأهداف التنمية وحركتها ،لذلك فان السياسة التربوية تستهدف افراد المجتمع كلهم بدءا من مرحلة الطفولة المبكرة وانتهاءً بتعليم الكبار من خلال الانظمة والتشريعات التي اعدت لهذا الغرض، الى جانب البرامج والمشاريع والتجارب لمجارية التطورات الحاصلة في الانظمة التربوية، اذ تتبنى السياسة التربوية في العراق الغايات والاتجاهات الآتية: (1).



- 1- إتاحة فرص التعليم للجميع والقضاء على تسرب المتعلمين من المراحل الدراسية كافة، وإشاعة التعليم مدى الحياة، والحد من ظاهرة الرسوب
 - 2- القضاء على التباين حسب الجنس في التحاق المتعلمين بين البنين والبنات وحسب المناطق الريفية والحضرية وبين الأصول العرقية المتعددة والأوضاع الاقتصادية المختلفة
 - 3- تحسين نوعية التعليم من أجل استجابة أفضل لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة وللحاق بمستوى الدول ذات الأداء العالي في الميدان التربوي والارتقاء بقدرات الهيئة التعليمية والتدريسية وكفائتها باعتماد مبدأ التدريب للجميع أثناء الخدمة
 - 4- اعتماد استقلالية التعليم وفصله عن التيارات السياسية ونشر حقوق الانسان واحترام حرية الفكر والتعبير وتعزيز التسامح والتلاحم الاجتماعي
 - 5- تعزيز مشاركة المجتمع في تخطيط النظام التعليمي وتقييمه، وتقوية أواصر التعاون مع الوزارات الأخرى الساندة كالتعليم العالي والتخطيط والصحة، والقطاعات الأخرى ، وتنمية إسهام القطاع الخاص وتشجيعه، وتفعيل دور مجالس الآباء والمعلمين
 - 6- التوجه نحو التخطيط المستند على المعطيات الموثقة واعتماد الأساليب والتقنيات الحديثة في الإدارة وتقييم الأداء ، واللامركزية في عمل المديرية العامة للتربية في المحافظات بالاعتماد على قدرات ابنائها وتقديم العون لهم عند الطلب ومكافحة الفساد الإداري والمالي.
- ويتضح مما تقدم يتضح ان الفلسفة التربوية في العراق يتم تعزيزها من خلال تحقيق التعليم للجميع من خلال:



١. حق التعليم المجاني في جميع المراحل ولجميع المواطنين ومواصلة تطبيق التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية وصولاً إلى تحقيق التعليم الأساس ومد الإلزام ليشمل المرحلة المتوسطة.
٢. نشر التعليم في جميع فروعهِ وتحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم وإيلاء عناية خاصة لسكان المناطق الريفية والنائية.
٣. رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة للتلاميذ من خلال صفوف خاصة بهم تستخدم فيها طرائق تدريس ومناهج ووسائل تعليمية تتناسب وحالاتهم .
٤. ادخال تجارب على النظام التعليمي لتحديثه مثل اقسام التربية المهنية والمدارس الشاملة ،مدارس المتميزين ، مدارس الموهوبين.
٥. مواصلة العمل على توفير الإمكانات والمستلزمات التربوية ولاسيما الملاكات التعليمية والتدريسية والوسائل التعليمية والمختبرات والمشاغل فضلاً عن الأبنية المدرسية.
٦. تطوير المناهج الدراسية باتجاه متطلبات المجتمع والحاجة المنفذة ومواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي وإبراز النشاطات النوعية والتربوية الطلابية وبما يساعد على تنشئة الطلبة على المبادرة والابتكار.
٧. رفع كفاءة العاملين في التعليم وتنمية الإدارة التربوية وبما يؤدي إلى زيادة فاعليتها في تطوير المدرسة وتنمية الإشراف التربوي والاختصاصي.
٨. تطوير نظم المعلومات والاتصالات واستخدام الحاسوب في مجالات العملية التربوية في المدارس كافة.
٩. تعزيز العمل على زيادة التعاون والتنسيق مع الوزارات والمنظمات المهنية والشعبية ذات العلاقة من ناحية والتعاون والتنسيق بين المدارس والمجتمع من ناحية أخرى وبالأخص أولياء الأمور.



١٠. الرؤية العربية والدولية في مجالات العملية التربوية في العراق .
ويعد العراق لغاية الثمانينيات من أفضل الأنظمة في الشرق الأوسط من ناحية المناهج والكوادر التعليمية ونظم التعليم إلا انه بعد التدمير الذي أصاب اغلب البنى الارتكازية التحتية في العراق بعد مرحلة الحصار الاقتصادي والحرب ، و إعادة البناء التدريجي وتجديد نظام التعليم بكامله على المستوى الوطني ، وان حالة معظم المدارس ولاسيما في المناطق الوسطى والجنوبية كانت متدنية بسبب النقص في التخصيصات التي يحتاجها قطاع التعليم فكان على الحكومة توفير التخصيصات اللازمة لسد الفجوة القائمة في هذا القطاع في جميع محافظات العراق كافة سواء من حيث البنية التحتية أو التأثيث أو توفير الكتب والمستلزمات المدرسية والمعلمين. وبذلك يجب صب جهد المسؤولين في العراق على تطوير النظام التعليمي من حيث المناهج وتوفير وإعادة المؤسسات التعليمية وزيادة الالتحاق بالتعليم في كافة مراحلهِ وتعويض ما فات العراقيين بعد متابعة ومواكبة للتطورات العلمية في الدول الأخرى ومن خلال العمل الدؤوب والجهد المتواصل لوزارتي التربية والتعليم العالي بالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة. وتستهدف التشريعات التربوية تحقيق إشراف الدولة على السياسة التربوية والتعليمية وتنظيم التعليم العام بأنواعه المختلفة بكل مستلزماته من الأبنية و التدريسيين و المناهج والتمويل بالشكل الذي يتلاءم مع متطلبات النظام التربوي واتجاهاته وأهدافه التربوية وذلك من خلال تشريع القوانين والأنظمة والتعليمات التي تعالج جوانب العملية التربوية ومنها ما يتعلق بنشر التعليم المجاني بمراحلهِ وأنواعه كافة وإلزامية المرحلة الابتدائية وتعميم التعليم الثانوي وفتح آفاقه أمام جميع الطلبة وأحكام الإشراف التربوي ، وتحديد الضوابط لسلوك الطلبة وانتظام دوامهم ، وتنظيم عمل اللجان المدرسية المختلفة ، والأنشطة المصاحبة للمناهج.^(٢)



وقد اقر البرلمان السياسة الوطنية للتربية والتعليم العالي للأعوام من (٢٠١٢-٢٠٢٠). واعتمدت الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتربية والتعليم العالي الدستور والمواثيق واللوائح الدولية، فقد ورد في الدستور العراقي العديد من الفقرات التي تؤكد مجانية التعليم وإلزامه في المرحلة الابتدائية، كما تضمنت لائحة الإعلان العراقي لحقوق الإنسان ما نصه "تكفل الدولة حق التعليم للجميع". كما أن لائحة حقوق الطفل وردت فيها إشارات، إلى أن التعليم مكفول لجميع الأطفال. أما الاتفاقيات الدولية لمكافحة التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة فقد أكدت جميعاً على أن التعليم حق للجميع.^(٣)

المبحث الثاني :- برامج التعليم ومشاريعها المستقبلية:

أعدت ستة برامج استراتيجية أساسية موحدة ومتكاملة؛ من أجل تحقيق الغايات الاستراتيجية والأهداف الفرعية التي تم تبنيها من قبلها في هذه الاستراتيجية، وتقابل هذه البرامج التحديات الأساسية التي يواجهها قطاع التربية والتعليم في العراق. وقد تم إعداد هذه البرامج في ضوء نتائج برنامج المحاكاة، الذي أعد في ضوء أربعة برامج بديلة هي^(٤).

أ - البرنامج الصفري الذي يستند إلى افتراض استمرار الوضع القائم دون أي تغيير؛ وبذلك فهو يستند إلى نسب النمو الطبيعي فقط دون تبني أي استراتيجية للتربية والتعليم.

ب - تبني نسب التحاق تبلغ 30 % في الدراسة الإعدادية.

ج - تبني نسب التحاق تبلغ 40 % في الدراسة الإعدادية.

د - تبني نسب التحاق تبلغ 60 % في الدراسة الإعدادية؛ وهو البرنامج الأساس الذي بني في ضوء نسب الالتحاق المستهدفة في الاستراتيجية، وهو الذي اعتمد عليه في تقديم هذه البرامج والمشاريع بشكلها النهائي.



ويمكن تلخيص البرامج والمشاريع التي تبنتها الاستراتيجية بالآتي^(٥):

البرنامج الأول: تطوير المنظومة التشريعية والقانونية والإدارية لقطاع التربية والتعليم العالي في العراق وتحديثها، ويضم هذا البرنامج 18 مشروعاً متكاملًا، يمتد للمدة من العام 2012 حتى 2020 ويتوقع أن يؤدي إنجازه إلى تحقيق التكامل والتناسق في المنظومة التشريعية للقطاع وفك التضارب والازدواج فيها.

البرنامج الثاني: إنشاء البنى التحتية، وتوسيعها، وتأهيلها، وتحسي البيئة المدرسية والجامعية، ويضم هذا البرنامج 20 مشروعاً مختلفاً في مجال بناء المدارس والجامعات، وتحسي البيئة المدرسية والجامعية؛ ويتوقع أن يؤدي إنجازه إلى التخلص من مشكلة نقص الأبنية، وفك الازدواج الثلاثي والثنائي، والتخلص من المدارس الطينية والآيلة للسقوط، وتحسي البيئة المدرسية بنحو عام ضمن برنامج خارطة المدرسية، وسيؤدي أيضاً إلى زيادة الطاقة الاستيعابية في التعليم العالي بنحو عام وتطوير البيئة الجامعية باتجاه التعليم العالي عالي الجودة.

البرنامج الثالث: تحقيق التعليم الكفء للجميع (الالتحاق، والمساواة، والكفاءة)، ويضم 36 مشروعاً مختلفاً في مجال الالتحاق، وتحقيق المساواة، وتحسي الكفاءات الداخلية والخارجية. لقد أعد هذا البرنامج ليحقق زيادة مستويات الالتحاق إلى المعدلات الطموحة التي تبنتها الاستراتيجية، وتخفيض نسبة الأمية بصورة كبيرة، فضلاً عن زيادة فرص تعليم الإناث وذوي الاحتياجات الخاصة، ورعاية الموهوبين، والتوسع في تعليم الكبار، ويسعى إلى تخفيض نسب الرسوب والتسرب في المراحل الدراسية كافة بما فيها الدراسات الجامعية والعليا.



البرنامج الرابع: تحقيق الجودة والاعتماد في التربية والتعليم العالي، ويضم 59 مشروعاً مختلفاً في مجال الجودة؛ ومن المؤمل أن يؤدي هذا البرنامج إلى الارتقاء بجودة التعليم العام، والعالي بما يوازي المعايير العالمية المعتمدة في مجال الجودة.

البرنامج الخامس: تنمية الموارد المالية وإدارتها، ويضم 14 مشروعاً، ويتوقع أن يؤدي هذا البرنامج إلى تنويع الموارد المالية، وتوسيع الاعتماد على التمويل الذاتي، وتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية.

البرنامج السادس: رفع قدرات البحث العلمي ونتاجاته بما يتوافق ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، ويضم 19 مشروعاً، ويؤمل من هذا البرنامج أن يؤدي إلى تطوير قدرات البحث العلمي وزيادة نتاجاته المختلفة، وزيادة أعداد طلبة الدراسات العليا بمختلف الاختصاصات

وبناء على ما تقد لا بد أن تكون هناك توجهات استراتيجية، تتحدد فيها الرؤيا بتوفير فرص التعليم للجميع من خلال إصلاح الخلل في النظام التعليمي في العراق، وقبل هذا يجب تحديد الأهداف لهذه الاستراتيجية التي تتمثل في: التزام المؤسسات الدستورية بتطوير قطاع التربية والتعليم وتأسيس مراكز ومعاهد وطنية لهذا الغرض وإعداد مواصفات للتوصيف الوظيفي، وإبقاء الوزارة خارج التأثيرات والتدخلات السياسية والدينية. ومن الضروري جداً تشكيل مجلس أعلى للتنسيق بين الوزارتين والوزارات الأخرى ونشر ثقافة احترام المؤسسات التعليمية كونها مراكز علمية، وتطوير ثقافة الانتماء والاعتزاز بالهوية، وإدخال الحكومة الالكترونية في المجالات الإدارية، وتطبيق مئثل الشفافية والنزاهة. ومن اجل تحقيق هذه الأهداف والعمل على تنفيذ هذه الإستراتيجية لا بد من بعض الإصلاحات في مجال البنى التحتية في توفير الأبنية المدرسية الكافية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من التلاميذ والطلبة، وذلك ببناء المدارس الابتدائية بنحو (٥٥٠٠) بناية



للمدارس الثانوية و(٢١٧) بنايات للمدارس المهنية واستحداث (١٥) جامعة جديدة لغاية عام (٢٠٣٥). كما لا بد من توفير التخصيصات المالية، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص مع القطاع الحكومي والاتفاق مع المنظمات الدولية المانحة في مجال بناء المدارس.

المبحث الثالث :- السياسات التعليمية المستقبلية والخيارات الاستراتيجية (المقترحة):

ولمعالجة هذه المشكلات والمعوقات التي تواجه تنمية التعليم في العراق يتوجب التحرك وبسرعة لإعادة بناء النظام التربوي والتعليمي وتجديده وتأهيله وتطويره؛ لاسيما وان العراق يمتلك موارد الثروة المالية والبشرية ما يُمكنه من دعم هذا القطاع. ومع ذلك لا بد من القول مما لا شك فيه أن وزارة التربية والتعليم ستواجه تحديات كبيرة لإعادة التعليم إلى الظروف الطبيعية من خلال إعادة البناء التدريجي وتجديد النظام التربوي والتعليمي بكامله. وفي ضوء التحديات السابقة يمكن أن تقدم الدراسة السياسات التربوية المستقبلية (المقترحة) وخياراتها الاستراتيجية، التي يمكن أن ترسم المسارات الصحيحة في العملية التربوية والتعليمية في العراق وكالاتي:

١. تعديل المادة ٣٤ أولاً من الدستور فيما يخص إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائي إلى إلزامية التعليم في المرحلة المتوسطة.
٢. الإسراع بإقرار قانون (اقرأ) الحملة الوطنية لبناء المدارس ورياض الأطفال.
٣. إعادة رفع قانون المركز الوطني لتطوير المناهج والتقويم.
٤. الإسراع بتنفيذ قانون منحة التلاميذ وطلبة المدارس الحكومية رقم (٣) لسنة ٢٠١٤



٥. وضع استراتيجية للميزانية توجه نحو أهداف التعليم للجميع، وزيادة نسبة تخصيصات وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي من الموازنة العامة للدولة من 8% إلى 25% أسوة ببعض الدول المجاورة؛ من أجل تمويل برامج التعليم الرامية إلى تحسين نوعيته وجودته في مختلف المراحل، ومنها التعليم قبل الجامعي

٦. تشجيع القطاعي العام والخاص على الاستثمار في التعليم العام والتعليم المهني من طريق إعادة تأهيل الورش وبناء أخرى جديدة بما يتوافق وحاجات السوق واستصلاح الأراضي للتعليم الزراعي بما يحقق فرصاً للإنتاج والتدريب من جهة، وتمكي المدارس من تمويل نفسها ذاتياً من جهة أخرى.

٧. توفير موازنة كافية للتعليم في الناتج المحلي الإجمالي الوطني. ستمكن هذه الموارد اللازمة من النهوض بالتعليم وبناء ما يحتاجه العراق من ٢٠ ألف مدرسة في عموم العراق هذا إذا ما تم القضاء على فساد مشاريع الأبنية المدرسية.

٨. اختيار القيادات في وزارتي التربية والتعليم العالي من الكفاءات التي تحمل أعلى المستويات العلمية ولاسيما المتخصصة في المجال التربوي في وزارة التربية.

٩. إعادة هيكلة القيادات العليا وبما يتناسب مع احتياجات تطوير العملية التربوية والتعليمية.

١٠. العمل الجاد والسريع لتوفير التخصيصات المالية لبناء المدارس. تسهيل إجراءات تخصيص الأراضي وشرائها من الوزارات المالكة والقطاع الخاص.

١١. إعداد خارطة افتراضية لمواقع الأراضي التي تحتاجها الوزارة لبناء المدارس مستقبلياً وبما يتناسب مع النمو السكاني وحاجة المناطق.



١٢. مطالبة الجهات الاستثمارية في القطاعات المختلفة للمشاركة في بناء المدارس ضمن الرقعة الجغرافية التي يتم الاستثمار، فيها وإدراج ذلك في عقود الاستثمار.
١٣. إعداد مشروع لإحكام التأليف بما يتناسب مع معايير الجودة العالمية. زيادة التخصيصات المالية للارتقاء بالمختبرات والمكتبات والتعليم الإلكتروني بما يؤدي للوصول بها إلى مستوى جيد يتلاءم مع تطورات طرائق التدريس الحديثة.
١٤. دعم وزارة التربية بتخصيصات كافية لطبع الكتب المدرسية وإخراجها ضمن المواصفات العالمية وبجودة عالية.
١٥. إعادة العمل بتوجيه الطلبة بالمحافظة على الكتب المدرسية واسترجاعها وتغريم كل من يقوم بإتلافها أو عدم إعادتها لترسيخ الشعور بالمسؤولية والمحافظة على الممتلكات العامة لديهم، وإمكانية الإفادة منها حين الضرورة.
١٦. تعزيز المناهج والكتب الدراسية بمستوى يرتقي بقدرات الطالب العقلية والمعرفية على وفق استراتيجيات التعلم يقود النضج.
١٧. الاتجاه نحو حوسبة المناهج. وإعادة النظر بأسلوب وضع الأسئلة الامتحانية بما يؤكد على المستويات العليا للتفكير، وتوعية المجتمع العراقي بهذا الاتجاه العالمي الحديث.
١٨. الالتزام بالأنظمة الخاصة بالامتحانات، وتحديد درجة النجاح؛ لمنع اجراءات امتحان الدور الثالث أو الرابع مهما كانت الأسباب.
١٩. تدريب المعلمين والمدرسي على أساليب صياغة الأسئلة الامتحانية التي تكشف قدرات الطلبة الحقيقية.



٢٠. تفعيل دور المركز الوطني لتطوير المناهج والتقويم كشريك أساس في جميع مراحل إعداد المناهج الدراسية وتأليفها، ورفعها بالملاكات المناسبة.
٢١. إقامة مشروع بنك الأسئلة الذي مشروعاً وطنياً، وأحد ركائز النظم التربوية الحديثة في التربية والتعليم؛ لذا فهو يحتاج إلى تضافر الجهود بي تشكيلات وزارة التربية ذات العلاقة (المديريات العامة للمناهج والإشراف التربوي والإعداد والتدريب، والمركز الوطني لتطوير المناهج والتقويم)، والوزارات الأخرى كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٢٢. منع تدخل أي جهة في اختيار المشرف التربوي وتدريبه سوى الجهة المختصة في الوزارة. وإعداد معايير اختيار المشرف التربوي والاختصاصي والالتزام بها.
٢٣. مشاركة وزارة التعليم العالي وزارة التربية في التخطيط للمناهج التعليمية وتأليف الكتب للكليات المسؤولة عن أعداد المعلمين والمدرسي لضمان وجود تناسق وتناغم بي مناهج هذه الكليات ومتطلبات أعداد المعلم الكفاء.
٢٤. إشراك ممثل لوزارة التربية في مجالس الكليات المسؤولة عن إعداد المدرسي والمعلمين كما كان معمولاً به في السابق؛ لإعطاء رؤية لهذه المجالس عن متطلبات وزارة التربية من مواصفات في إعداد المعلم والمدرس.
٢٥. حث المعلمين والمدرسي على التميز وتطوير قدراتهم ذاتياً بتعديل النظام الوظيفي ليشمل ترقيات بحسب المستويات الآتية: (معلم، معلم أول، معلم أقدم) من طريق الاعتماد على مستويات الخدمة والكفاءة، وما يقدمه المعلم من نشاطات بحثية وعلمية.



٢٦. حث وسائل الإعلام المختلفة على التعاون مع التلفزيون التربوي في توعية المجتمع بخطورة بعض ظواهر التسرب والرسوب وضعف المستوى العلمي.
٢٧. إدخال السبورات التفاعلية إلى جميع الصفوف، وتزويد المدارس بالمختبرات الافتراضية، ومواكبة التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا التعليم أولاً بأول.
٢٨. عقد شراكات مع عدد من المؤسسات التدريبية ذات الاعتماد الدولي لاعداد قادة ومدربي في مجال التربية والتعليم.
٢٩. اعادة النظر بهيكلية المديرية العامة للتدريب بما يضمن التخطيط المسبق وتحديد الاحتياجات التدريبية وتصميم البرامج وتوفير قادة التدريب على وفق المعايير الدولية ومتابعة التنفيذ والتقييم.
٣٠. زيادة التخصيصات المالية الخاصة للتعليم المهني لدعم فتح تخصصات جديدة وإنشاء الورش التدريبية.
٣١. استثمار إمكانيات التعليم المهني في تدريب القطاعي الخاص والحكومي.
٣٢. قيام الجهات المختصة بإدخال شرط الحصول على إجازة التدريب من ورش التعليم المهني لبعض المهن في القطاع الخاص.
٣٣. العمل على تطوير الجانب الإنتاجي في مدارس التعليم المهني لسد حاجة الوزارة في توفير الأثاث المدرسي وطباعة الكتب والوسائل والتقنيات التربوية، فضلاً عن إنتاج بعض المواد الغذائية.
٣٤. تنويع التعليم بما يقابلها من تخصصات في التعليم العالي والبحث العلمي.
٣٥. تحديد العطل المدرسية والتشديد على الصرامة في هذا الامر لان التسبب وصل مديات غير مسبوقه في هذا الامر.



٣٦. تأمين كافة المستلزمات المدرسية من أثاث ووسائل إيضاح وكتب وقرطاسية وغيرها من وسائل الراحة والنشاطات غير الصفية.
٣٧. دعم التعليم الثانوي المهني وتشجيع الطلبة للانخراط به تماشياً مع متطلبات السوق العراقية وذلك بمنحهم محفزات شهرية لتعويضهم عن أجور النقل التي باتت مرتفعة سيما وان هذه المدارس تقع غالباً خارج المدن وان الوصول إليها يحمل الطالب تكاليف كثيرة مما يؤدي به إلى العزوف عنها.
٣٨. تفعيل نظام استغلال موجودات المدارس المهنية للقيام بفعاليات إنتاجية وخدمية تخدم المجتمع وتوفر بعض العوائد المالية لكل من المدرسين والطلبة في المدارس المهنية.
٣٩. استثمار جميع الفرص المتاحة لإعادة تجهيز ورش التدريب العملي في المدارس المهنية بالأجهزة والمكائن والمعدات والعدد وكل ومستلزمات التدريب.
- البدء بحملة إصلاح للخطط والمناهج الدراسية والبرامج التدريبية لجميع فروع واختصاصات التعليم المهني.
٤٠. وضع آلية لأجراء دراسات مستمرة عن سوق العمل في العراق واحتياجاته بغية تحسين أداء المدارس المهنية وفقاً لمتطلبات هذا السوق.
٤١. منح المدرسين في المدارس المهنية المخصصات المهنية ومخصصات الخطوة.
٤٢. تطوير معدلات الالتحاق في الاختصاصات المهنية التي تضمن المشاركة في النشاط الاقتصادي^(١).
- كما تعمل اليونسيف مع وزارة التربية والتعليم لدعم ثلاث مبادرات لتحسين البيئات والنتائج التعليمية في العراق وهي^(٧) :



١ - الإدارة القائمة على المدرسة: يعزّز هذا النهج اللامركزية وتقاسم السلطة بين المدرّسين الأوائل والمدرّسين وأفراد المجتمع، ممّا يتيح للعديد من أصحاب المصلحة بالمشاركة في القرارات اليومية التي من شأنها تحسين مستوى إدارة المدارس، إلى جانب تعاون لجان إدارة المدارس ومجالس الآباء والمدرّسين لتطوير خطط تحسين المدارس بدعمٍ من منح اليونيسف المدرسية.

٢ - تعميم المهارات الحياتية في النظام التعليمي: تعمل اليونيسف مع وزارة التربية والتعليم لجعل البيئات المدرسية أكثر أماناً ومحفّزة لتعليمٍ ذي جودة عالية، كما وتدعم اليونيسف تطوير الأطر والمواد التعليمية بما في ذلك الكتب المدرسية والمواد المرجعية، وستتظر أيضاً في تطوير أدوات التقييم النوعي لقياس مدى نجاح برنامج المهارات الحياتية، حيث أنّ التدريب النفسي الاجتماعي والانضباط الإيجابي والتربية المدنية للتماسك الاجتماعي تشكّل جزءاً من المهارات الأساسية التي تدعمها اليونيسف.

٣ - تحسين جودة التعليم: تخطّط اليونيسف واليونسكو للعمل مع وزارة التربية والتعليم لتحسين جودة التدريس، حيث أنّ المنظمتين الدوليتين تدعمان عمل الوزارة لإعداد خطة تدريب وتطوير للمدرّسين على مدار ٥ أعوام على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، كما تدعم اليونيسف التدريب على التعليم والتعلم التشاركي، والتدريب على المواد، والإرشاد المنتظم داخل الصفوف المدرسية من قبل المشرفين ومدراء المدارس.

هذا وتدعم اليونيسف واليونسكو بشكلٍ مشتركٍ توسيع نطاق نظام إدارة معلومات التعليم بهدف توليد بياناتٍ جيدة وفي الوقت المناسب للتخطيط القائم على الأدلة، كما وستدعم اليونيسف وزارة التربية والتعليم لضمان جمع البيانات عن الأطفال خارج المدرسة واستخدامها لتوسيع الخدمات وتعزيزها.



وستدعم اليونيسف مديريات التربية والتعليم في محافظاتٍ محدّدة من خلال إجراء تشخيصٍ سريع لقطاع التعليم وإعداد الخطط لتحسينه، كما ستقدّم الدعم للوزارة في عملية اللامركزية في التعليم كجزء من الإصلاح المستمر للقطاع التعليمي، إلى جانب مواصلة الدعوة إلى زيادة مخصّصات الميزانية للتعليم، والعمل مع الوزارة من أجل إنشاء نظام وطني لتقييم الإنجازات التعليمية ورصدها في العراق.

يشكل الاستقرار الركيزة الأساس في أن تؤتي الجهود ثمارها، وإلا فإن الأوضاع الأمنية والاقتصادية المتدهورة في العراق لا تقلل من قيمة تلك الجهود بقدر ما تتولد نتيجتها صعوبات وتحديات جديدة يجعل الاستجابة المتأخرة لها أزمات تحول دون أن تحقق الحكومة التزاماتها تجاه توفير التعليم وجعله متاحاً للجميع. وعلى نحو عام ما تزال الإمكانيات المتوافرة لتلبية حاجات الناس من التعليم دون المستوى المطلوب؛ وعليه فإن على الحكومة العراقية التحرك سريعاً لإيجاد حلول تتناسب والطلب المتزايد على التعليم.

وإن السياسة التربوية والتعليمية في جميع الدول أحد أهم أركان السياسة العامة، وإن عملية صنع السياسات ورسمها من أهم متطلبات التخطيط والنمو فيها؛ كونها مرشداً للتفكير والتقدير، وموجهة للأهداف والوسائل والإجراءات، وحتى تتمكن من الاستجابة لمتطلبات الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي، 2022 وأهداف التنمية المستدامة 2030 لا بد لها من:

1.مراجعة الفلسفة التربوية في العراق وأهدافها بما يتوافق وأهداف الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم والبحث العلمي في العراق 2012-2022 من جهة، وأهداف التنمية المستدامة 2030 من جهة أخرى، من طريق وزارة التربية والجهات ذات العلاقة مثل لجنة التربية النيابية في مجلس النواب العراقي، ووزارة التعليم العالي



والبحث العلمي، ومنظمات المجتمع المدني ك نقابة المعلمين، وغيرها من المؤسسات المعنية بالشأن التربوي في العراق.

2.مراجعة التشريعات والقوانين الخاصة بالتربية على نحو عام وتعليماته، وأنظمة التعليم الثانوي على نحو خاص من أجل تعديلها بما يتوافق وحاجات البلد والمتطلبات التنموية، كونها الضامن لحقوق المواطنين في حق التعليم ونوعيته وجودته، فتعديل قانون التعليم الإلزامي وذلك بجعل سن الإلزام في التعليم يمتد إلى الدراسة المتوسطة كونها مرحلة أساس في تنمية قدرات الإنسان وبنائه وإعداده، وإنها ضمان حقيقي لزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الإعدادي، ويكون ذلك عبر مجلس النواب العراقي السلطة التشريعية في الدولة.

3.تأكيد العمل بالاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2012-2022 ومتابعة تنفيذ برامجها ومشاريعها على وفق خطط له، وتذليل كل التحديات التي تواجه استمرار عملها، ويكون ذلك بتفعيل عمل لجنة المتابعة المشكلة من أجل هذا الغرض، وبإشراك الجهات الراعية في اعداد الاستراتيجية ولاسيما منظمة اليونسكو الدولية.

4.التوجه نحو اقتصاديات المعرفة ذلك أن الاقتصاد المبني على المعرفة يركز في قيمة القدرات الفكرية لدى الفرد، وينظر إلى الإنسان بوصفه منتجاً للمعرفة وهي صورة تعدده الشركات والدول على حد سواء مصدر قوة، ويكون ذلك بالتشبيك في العمل بي وزارت التربية والتخطيط والتعليم العالي والبحث العلمي، ووضع الخطط والبرامج التنموية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وتفعيل المجلس الوطني للتربية والتعليم العالي الذي يعد اللبنة الأساس في ردم الفجوة بي التربية والتعليم العالي والجسر الرابط بعمل الوزارتين.



- 5.مراجعة برامج إعداد المدرسي في كليات التربية بحيث تتوافق و فلسفة اقتصاديات المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات، وهندسة التعليم ومتطلبات التنمية المستدامة لإعداد استراتيجية المدرسي في العراق من طريق رسم سياسات واضحة المعالم في التخطيط السليم لإعداد المدرس كما ونوعاً وعلى وفق أسس علمية سليمة، من طريق وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والتربية.
- 6.تأكيد أهمية المشاركة المجتمعية في التربية والتعليم بإبراز دور المدرسة وتفعيل مجالس الآباء والمجالس المحلية (أن أي أمة تريد أن تنهض من جديد، فليس هناك ما هو أفضل من أن توفر لأبنائها التعليم، وإذا أردنا السلام والعدل والتمتع بالوظائف والرخاء وأردنا لشعب ما أن يتحلى أفرادها بالإنصاف، فليس هناك من مكان آخر للشروع فيه بهذا المسعى غير المدرسة).
- 7.مراجعة جميع التجارب العالمية الناجحة، في مجال التعليم من أجل التنمية المُستدامة، وإعداد الدروس المُستفادَة التي تتناسب مع ظروف المُجتمع والبيئة المحليّة.
- 8.الأخذ بنظر الاهتمام ما سلطت عليه الدراسة من تحديات والسياسات التربوية المستقبلية (المقترحة) لمعالجاتها بنظر الاهتمام.
- 9.وضع استراتيجية للتعليم الثانوي قبل الجامعي على وفق مشروع تنويع التعليم الثانوي من أجل تلبية حاجات الطلبة وتأهيلهم للحياة وسوق العمل والاقتصاد المبني على المعرفة إن ما جاءت به الدراسة من تساؤلات وإجابات عنها لا يعني أنها قد غطت الموضوع من جميع جوانبه فالحديث عن التعليم عموماً والتعليم قبل الجامعي على نحو خاص ورسم السياسات التربوية له؛ ويعني الحديث عن الحياة وعليه يقتضي الاهتمام بمراحل التعليم جميعها تخطيطاً سليماً ومراجعة مستمرة، فالمستقبل الذهبي أمامنا وليس خلفنا.



إن استشفاف المستقبل ليس ضرباً من ضروب العرافة، بل هو بحث في تراب اليوم عن بذور ستورق يوماً؛ لذلك علينا أن نعرف تماماً أن حياة المستقبل ليست كحياة اليوم وإن التعليم للمستقبل غير التعليم للحاضر. فالتطلع إلى المستقبل ومحاولة المشاركة في رسم صورة له، هي رغبة الإنسان منذ الأزل، والعملية التربوية بنحو عام هي الإعداد للمستقبل.

إن الذي ينبغي إدراكه بعمق أنه لا تنمية في بلد مثل العراق من دون إصلاح التعليم بحيث يعد الإنسان العراقي إعداداً حقيقياً للاستجابة للتحديات سواء أكانت تكنولوجية بكل متطلباتها أم ديمقراطية بكل احتياجاتها، أم غير ذلك من التحديات التي تعصف بنا.

مما تقدم يتضح أن تجديد النظام التعليمي في العراق أمر لا غنى عنه لجعل العراق دولة مزدهرة وناجحة. وظهر عراق ناجح سيشارك بصورة واضحة في ميادين السياسة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا، والاتصال، والثقافة، وسيعود بالخير على منطقة الشرق الاوسط. وان هذا الاصلاح والتنمية التعليمية لمنطقة الدراسة سوف تنعكس ايجابا على قوة الدولة الحيوية ومن ثم قوتها الاقتصادية ووزنها السياسي نتيجة لتوسع امكانياتها في استثمار الموارد الطبيعية والمقومات الاقتصادية والمرتكزات البشرية في صالح الدولة وتأثير ذلك على قوة الدولة حاضرا ومستقبلا.

الاستنتاجات:

١- اشارت الدراسة إلى أن قوة الدولة تعتمد على المستوى التعليمي للسكان ومن الضروري الاهتمام بمستقبل التعليم في العراق ومن الضروري الأخذ بالاستراتيجيات التعليمية لان لها دور كبير في تطوير التعليم في المستقبل وهذا ينعكس على الأجيال القادمة من المجتمع لخلق قوة تعليمية تساهم في قوة الدولة



- ٢- تصور استراتيجيات التعليم في وزارة التربية يجب تطبيق جميع برامجها التعليمية في جميع جهات الدولة وعدم التركيز على مناطق معينة
- ٣- اظهرت الدراسة أن تطبيق برامج واستراتيجيات التعليم لها الدور الأكبر والمهم في تطوير التعليم في العراق وبالتالي ينعكس على سياسية الدولة وقوتها
- ٤- تطبيق جميع التشريعات القانونية الخاصة بتعليم ونقل قانون التعليم الإلزامي إلى المرحلة الثانوية
- ٥- أعدت برامج استراتيجية أساسية وموحده ومتكاملة من أجل تحقيق الغايات والأهداف الفرعية التي تتبناها من قبلها في هذه الاستراتيجية وتقابل هذه البرامج والتحديات التي يواجهها قطاع التربية والتعليم في العراق
- المقترحات:
- ١- التأكيد على العمل بالاستراتيجيات الوطنية التربوية في العراق ومتابعة تنفيذ برامجها ومشاريعها وتذليل كل التحديات التي تواجه استمرار عملها
- ٢- تفعيل عمل لجنة المتابعة المشكلة لهذا الغرض بإشراك الجهات الراعية في إعداد الاستراتيجية ولاسيما منظمة اليونسكو الدولية
- ٣- مراجعة جميع التجارب العلمية الناجحة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة تعداد الدروس المستفادة التي تتناسب مع ظروف المجتمع والبيئة المحلية
- ٤- الأخذ بنظر الاهتمام ما سلطت عليه الدراسة من تحديات تربوية مستقبلية مقترحة لمعالجتها بنظر الاهتمام



الهوامش:

- ١ (حسين، باسمه علوان و توما ، فؤاد ، تطور التعليم في العراق، مجلة دراسات تربوية، العدد ٦، ٢٠٠٩.
- ٢ (جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التربية والتعليم ، ص ٨.
- ٣ (شهيد احمد الغالبي ، قراءة في استراتيجية للتربية والتعليم في العراق ، ١٦ / أيلول / ٢٠١٢، على الموقع الالكتروني icp.comwww.Iraq
- ٤ (الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠)، الملخص التنفيذي، ٢٠١٢ ، ص ٣٣.
- ٥ (الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠)، مصدر سابق، ص ٧٠-٧١
- ٦ (سعد إبراهيم عبد الرحيم ، زيد عبد الحميد عبد المجيد، صباح داود حسين العبيدي، واقع التعليم المهني واستراتيجية إصلاحه، مجلة دراسات تربوية، العدد ٩، ٢٠١٠، ص ١٧٧-١٨١
- ٧ (كلفة التعليم في العراق وفائدته، تقرير منشور على الرابط <https://www.unicef.org/iraq/ar4>

المراجع :-

- ١ . الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠)، الملخص التنفيذي، ٢٠١٢.
- ٢ . حسين، باسمه علوان و توما ، فؤاد ، تطور التعليم في العراق، مجلة دراسات تربوية، العدد ٦، ٢٠٠٩.
- ٣ . جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التربية والتعليم.
- ٤ . سعد إبراهيم عبد الرحيم ، زيد عبد الحميد عبد المجيد، صباح داود حسين العبيدي، واقع التعليم المهني واستراتيجية إصلاحه، مجلة دراسات تربوية، العدد ٩، ٢٠١٠.
- ٥ . شهيد احمد الغالبي ، قراءة في استراتيجية للتربية والتعليم في العراق ، ١٦ / أيلول / ٢٠١٢، على الموقع الالكتروني icp.comwww.Iraq



٦ . كلفة التعليم في العراق وفائدته، تقرير منشور على الرابط <https://www.unicef.org/iraq/ar4>



This work is licensed under a <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0> International License.

مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0 الدولي.